نحو تقويمٍ شامل للعملية السياسية - ٣ -

في توصيف هشاشة الدولة وتشوّهاتها..

خلافاً للأمل الذي ضاع في مجرى الصراع بين أمراء الطوائف ولصوص المال العام، أعيد بناء الدولة المنشودة على خرائب النظام الاستبدادي، وبالتزاوج الفضّ مع تلاوين طائفية، تقاسمت أرحام ذاك النظام وأضفت لبوسها الخاص، وعمدتهم بمفرداتها وقيمها المتخلّفة وزينت صورهم ليتماشوا مع الأدوار الجديدة المنوطة بهم، فضاع المؤمن الحقيقي بينهم، لكثرة إطلاق اللحى بتنوع أشكالها، ووسمته "أختام" الورع والإيمان على الجباه، للتستر على الماضي المخزي لمن كان بين الأدوات الأسوأ في العهود السابقة.

■ بقلم: فخري كريم

وأصبح حتماً على المواطنين أن يواجهوا، وهم يتابعون معاملاتهم في مختلف دوائر ومؤسسات الدولة، نفس الوجوه التي كانت تتولى مسؤولية الأجهزة الأمنية فيها، أو ممثلي فدائيي صدام وأزلام عدي، وقد استبدلوا صور "القائد الضرورة "بالتسبيح وهم يلهجون بالآيات الكريمة، مع تلميحات ضمنية للمراجعين، تذكرهم بمقاماتهم الجديدة ومراجع قوتهم، وبما يعيد للمراجعين المذهولين، صورة الماضي وهو يتخذ اللبوس الجديد الذي ينطوي على الوعيد بـ"التكفير" والقصاص من ناكري الجميل!

وعلى مر السنوات التي تتابعت على العهد الديمقراطي الجديد، حلت تكوينات " ما قبل الدولة " محل المؤسسات التي تقوم في اساس اي دولة معاصرة، بغض النظر عن مضامينها. تستوي في هذا بلدان افريقيا الحديثة التكوين والدول الآسيوية الأبوية.

ولم يعد تكرار الحديث من قبل قادة الدولة، عن القانون والمؤسسات والسلطات الثلاث واستقلاليتها، سوى تأكيد لمضيهم في تكريس أسس "اللا دولة" وإشاعة مفاهيمها وتقاليدها وممارساتها. وبات المواطن يفرد قاموسه الخاص للمصطلحات التي أطلقها قادة الأحزاب والكتل على تنظيماتهم ومحاورهم. فأينما التقط الناس مصطلح "دولة القانون" ترجموها، إلى مملكة رئيس الوزراء، وشريعة اللا قانون، أو القانون الذي يتجاوز الدستور والتشريعات والأعراف وتطويعها لما يراه القائد العام للقوات المسلحة والحاكم بأمره للدولة "الأنوية". ومصطلحات " المواطن " ، " والوطنية " ، "والمدنية"، "والعراقية" ومثيلاتها التي ازدانت بها شوارع وأزقة بغداد ومدن وحواضر البلاد الأخرى، إبان الانتخابات التشريعية، وما تزال المقرات الحزبية تتزين بها، أصبحت تعني في وعي المواطن نقيضاً لها بامتياز، أي المتحزب الغليظ، وابن الطائفي الموالي، والمتشبّع بمفاهيم العداء للمدنية والحضارة ودولة المؤسسات والقانون، والمُرتهن لدولة "سخية" عربية أو إقليمية أو عابرة للقارات.

ولم تعد تخفى على الناس التمويهات على المعاني الحقيقية لما اعتاد على التنابز والتشاتم بها، قادة الكتل والفرقاء وهم يتبادلون اتهام بعضهم البعض، بالفساد وانعدام النزاهة، ولا حقيقة ما تتضمنه الخطب غير البلاغية من وعود بالإصلاح والتغيير والتنمية، فكلها لا تعكس سوى الانغماس أكثر فأكثر في مستنقعات النهب والسرقة والاعتداء على مقدراتهم ومصالحهم، ولا يعكس الخلاف المستور سوى التكالب على الحصص والأسلاب.

فأين هي الدولة ومؤسساتها من المظاهر التالية؟:

أولاً: تحويل الوزارات وأجهزتها ومؤسساتها إلى أطر حزبية تُدين بالولاء لحزب الوزير والمتنفذين فيه، يُعاد ترتيب مراتبها، كلما تغيّر الوزير، وتتغير معها التزكيات المطلوبة للتعيين، بدءاً من الساعي والمنظفين المساكين، وكلها تكتسب معنىً امنياً، إذ لا يجوز أن تنسل بين أيّ من هؤلاء إلى حرم الوزير والموظّفين الكبار عناصر مندسة من الأطراف الأخرى، ليس مهماً إن كان من طائفة الوزير نفسها، ولكن ليس من حزبه ومواليه، ولا يحمل "فرماناً" من مرجعية الوزير.

ويوما بعد آخر تتحول الوزارات إلى بدائل عن المساجد والحسينيات، وتضيع ساعات الدوام بطقوس في غير مواقيتها، وتتبدد آمال المراجعين "المؤمنين" حقاً وبلا نفاق، بإنجاز معاملاتهم، ومنهم من هو قادمٌ من محافظات وقصبات نائية، دون أن يتجرأ أحد منهم، في إبداء الشكوى والاحتجاج على السلوك المنافي للقيم الدينية الحقة التي يتبجّح بها الموظفون، المتقاعسون عن تأدية مهامهم. وقد استشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة التسابق بين المسؤولين الكبار برفع اللافتات والصور الدينية، بمناسبات وبدونها.

وقد ترهلت الوزارات بالمحسوبيات والبطالة المُقنّعة، على حساب الكفاءات والخبرة المكتسبة والاستحقاق الوظيفي، وأثقلت بمئات الوكلاء والمدراء العامين "غير المسلكيين" الفائضين عن الحاجة لغرض تأمين المحاصصات الحزبية، مما أفقر الوزارات ودوائرها، واضعف أداءها وتسييرها وإيقاعها الوظيفي، وعطل قدرتها على إنجاز مهامها. وفي مثل هذه الأجواء التي استشرت فيها المحسوبيات والعصبيات المذهبية والحزبية والمناطقية، وغابت عنها المؤسسات الضامنة للنهوض بالمهام، احتل الارتجال والأمزجة الفردية والمصالح الضيقة الأمكنة الحساسة، بديلاً عن البرمجة والعمل المنهجي المؤسساتي.

ثانياً: في تعبير خطير عن نزعة الهيمنة والانفراد التي تتسم بها أطر الدولة والسلطة العليا، تتشعب مراكز القرار وتتخذ لها امتدادات في سائر الجسد الحكومي، وتصطدم الإرادات المتقاطعة، لتؤدي في المحصلة النهائية، إلى تعطيل البرامج الحكومية والإضرار بمصالح المواطنين. ويبرز في هذا السياق التدخل المباشر وغير المرئي لسلطة مكتب رئيس الوزراء والقائد العام والقائمين بأعماله في مختلف الوزارات ومرافق الحكومة و"الهيئات المستقلة" حيث يظهر الدور المشوش والمعطل. كما تؤثر الحساسيات بين المرجعيات الحكومية وأولياء أمورها ومراكز القرار المركزية، في إضفاء المزيد من التعقيد على هذا المشهد.

ثالثاً: إن التوسع في الهيكلة الحكومية، ومضاعفة عديد الموظفين والدرجات الوظيفية، يجري خارج إستراتيجية معللة تأخذ بالاعتبار متطلبات التنمية المستدامة وموضوعاتها وأهدافها ومتطلباتها، والحاجات الفعلية للبلد والقدرات الكامنة على إنجازها، من حيث توفّر الطاقات والثروات والاحتياطيات وغيرها من المعايير العالمية المعتمدة.

ومثل هذا التخبط السائد، المقصود به التنفيس المؤقت عن النقمة العامة التي تنجم عن تزايد أعداد العاطلين عن العمل، وخصوصا من حشد الخريجين من الجامعات "دون تخطيط" مسبق للفروع والقطاعات المطلوبة عن تحديد عديد المنتسبين إلى الكليات، بمراعاة الحاجات القطاعية لكل فرع، وكذلك بسبب الفقر المستشري والأعداد المليونية من اسر شهداء الإرهاب والحروب والأرامل والأيتام الذين يعيشون بلا مصدر رزق وإعانات كافية من الصناديق الاجتماعية الشحيحة.

وفي إطار هذه السياسات الكيفية، تتوسّع دائرة البطالة الحقيقية، بإضافة البطالة المقنعة، وبدلاً من تحسن الأداء الحكومي مع هذا الترهل والتعجيل في إنجاز المشاريع الحكومية، ومعاملات المواطنين، يزداد التعثر فيها ويأخذ أبعاداً اجتماعية ونفسية، إضافة للبعد السياسي الذي يسم الحكومة والدولة بالفشل والإخفاق المتكرر.

وفي غياب تخطيط علمي مسبّب، تُدوّر الميزانيات الاستثمارية التنموية المخصصة للوزارات، ويجري معها تدوير المشاريع الخدمية الحيوية للمواطنين، حاملة معها بصمات الفساد والنهب.

رابعاً: حمل التحول الذي أعقب إسقاط الدكتاتورية في نيسان ٢٠٠٣ وعداً، بإعادة بناء قوات مسلحة، يجري تدريبها على أسس حضارية، تتثقف بمفاهيم وقيم احترام حقوق الإنسان والاستناد إلى القانون وفي إطار المساءلة الشديدة لأي خرق تنال من هذه القيم والحقوق. لكنّ ما ساد، وبشكل خاص، على أيدي الأجهزة الأمنية والمخابراتية والعسكرية التابعة لإمرة رئيس الوزراء ومكتبه، لم يتجاوز تلك المعايير فحسب، بل وتساوق في أكثر من مناسبة مع ما كانت تقوم به أجهزة البعث الصدامي، دون أي مبالغة.

ومن الملفت، هذا التوسع في عديد القوات المسلحة بمختلف صنوفها، وهو توسعٌ استهدف وضع حد للإرهاب وتأمين سلامة الشعب، والعمل على حماية حدود البلاد وتكريس الاستقرار فيه. لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق، بل استمرت الخروقات، وتضاعفت، واتخذت طابعاً متحدياً من حيث التوقيت أو الاستهداف، أو التزامن.

والواضح ان التخطيط في هذا الميدان الحيوي والخطير، اعتبر التوسع العددي، أو اعتماد المعلومات الاستخبارية، بديلاً، عن خلق البيئة السياسية الشعبية المتعاطفة، والتي تحتاج قبل كل شيء إلى "مصالحة وطنية مجتمعية" وليس إلى اتفاقات فوقية معزولة، تُبنى على أساس تسويات مخلة، "وبوس لحى" يتبادلها قادة الكتل، كما تحتاج إلى معالجة المشاكل المعيشية المتفاقمة، وتفعيل آلية عقلانية لتنشيط الدورة الاقتصادية، والتعجيل بانجاز البنية التحتية، بما يؤمن الكهرباء والماء الصالح للشرب، وفرص العمل المتساوية، ووضع حد بأدوات ووسائل شفافة وعلنية للفساد والنهب والمحسوبية، وجميع مظاهر التفسخ التي تؤطر النشاط الحكومي، ومظاهر "التنمر" والتعالي والغطرسة التي تسود في دوائر الدولة وفي الشارع السياسي أيضاً.

إن أي حديث للمصالحة خارج هذا الإطار، إنما هو مضيعةٌ للوقت والجهد، وليس بمستطاعه التقدم خطوة جدية، لإيقاف مسلسل القتل والإرهاب. ولابد من التأكيد على أن البيئة الشعبية الإيجابية المتعاطفة، لا يمكن أن تسود، دون إحساس المواطن، بان تضحياته، لا تذهب سدىً، أو تصب في خدمة النهّابين واللصوص. وان الدولة تتحول شيئاً فشيئاً إلى مساحة مضيئة، وفضاءً مفتوحاً للأمل وباباً للفرج المؤجل.

■ يتبع

لم يعد تكرار الحديث من قبل قادة الدولة، عن القانون والمؤسسات والسلطات الثلاث واستقلاليتها، سوى تأكيد لمضيهم في تكريس أسس "اللا دولة" وإشاعة مفاهيمها

إن التوسع في الهيكلة الحكومية، ومضاعفة عديد الموظفين والدرجات الوظيفية، يجري خارج إستراتيجية معللة تأخذ بالاعتبار متطلبات التنمية المستدامة وموضوعاتها وأهدافها ومتطلباتها

الحزب الشيوعي والتيار الديمقراطي يدعوان لمؤتمر وطني

□ بغداد / المدى

ندد كل من الحزب الشيوعي العراقي وقوى التيار الديمقراطي بالتفجيرات الإرهابية التي هزت مناطق عدة من العاصمة بغداد أول من أمس، ودعوَا إلى عقد مؤتمر وطني لوضع حد لتدهور العملية السياسية. واتهم الحزب الشيوعي في بيان لمكتبه السياسي "فلول النظام السابق وحلفاءهم بقايا القاعدة والقوى التكفيرية القتلة بتنفيذ التفجيرات"، وقال: "مرة أخرى يدفع شعبنا فاتورة جرائم الإرهابيين الذين يستغلون الصراعات غير المبدئية للقادة السياسيين وتناحراتهم".

وأضاف: "أن توقيت هذه العمليات الإجرامية القذرة، جرى (...) في ظروف حرجة تعيشها بلادنا جراء المنزلق الخطير الذي انحدرت إليه الأوضاع السياسية والأمنية خلال الأيام القليلة الماضية، واحتدام الصراع بين أقطاب القائمة العراقية ودولة القانون ودخوله منعطفا خطيرا جديداً".

وحمل الحزب "قادة الكتل السياسية المتصارعة مسؤولية التدهور والاختراقات الأمنية الدموية"، واعتبر "أن هذه التطورات المقلقة تؤكد ضرورة الاستجابة للدعوات المخلصة والحاجة الماسة لعقد مؤتمر وطني شامل يضم جميع القوى والأطراف المشاركة في العملية السياسية، والتعجيل بعقد هذا المؤتمر لوضع حد للتدهور المتواصل الذي تعيشه البلاد والأخذ بيدها ومصيرها إلى بر الأمان عبر برنامج عمل وطني ملزم للجميع". وفي بيان لمكتبه التنفيذي قال "التيار الديمقراطي" إن "الجهة الإرهابية المخططة والمنفذة لها إنما استغلت من غير شك الأجواء المشحونة للتأزم السياسي الحادّ، من أجل تحقيق مآربها، ولعل منها إعادة العراق إلى حافة هاوية الحرب الأهلية الطائفية، إلا أن العراقيين ولحسن الحظ أصبحوا أكثر وعيا من أن ينجروا إلى أتون مثل هذه الفتنة العفنة مرة أخرى".

وأضاف البيان "إذا كانت الجهة الإرهابية المسؤولة عن هذه الجريمة من خارج العملية السياسية، وهذا ما نحتمله ونتمناه، فإن أطراف الأزمة السياسية لا يُعذرون من مسؤولية منح قوى الإرهاب الأجواء المناسبة لتنفيذ خططهم الدموية".

ودعا البيان إلى "التهدئة وتهيئة الأرضية لمؤتمر وطني واسع، وترك الفرص للقضاء ليقوم بدوره ويأخذ أقصى مدياته. فالقضايا المتعلقة بجرائم القتل والإرهاب والفساد من الأمور التي لا يجوز تسييسها، بل لا بد من تأكيد كونها حصراً من مهام القضاء، تأكيداً لمبدأ استقلالية القضاء والفصل بينه وبين السلطة التنفيذية".

العنف يهزّ بغداد وزيارة بترايوس لم تحل الأزمة

□ عن: نيويورك تايمز

لم يمض أسبوع على رحيل آخر القوات الأميركية من العراق حتى انهار الموقف الأمني في البلاد. ففي تصعيد عنيف للصراع الذي يهدد بتمزيق النسيج السياسي الرقيق بعد أيام قليلة من رحيل القوات الأميركية عن العراق، ضربت البلاد موجة تفجيرات خلفت مئات الضحايا من المدنيين في العاصمة بغداد. كانت صور العنف رهيبة. إن طريقة العراقيين في حل انقساماتهم الطائفية والعرقية، يمكن أن تقرر توحيدهم بالشكل الذي أرادت الولايات المتحدة أن ترعاه على مدى السنوات التسعة الماضية. وسط الصراع، هناك رئيس الوزراء نوري المالكي وحكومته التي سرعان ما انخرطت في معارك مع المحافظات والمسؤولين في القائمة العراقية –منها اتهامه نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بالإرهاب والسعي إلى اعتقاله، وطلبه من البرلمان سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك–. لقد فقد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ثقته بأعضاء القائمة العراقية الذين شعروا بالحذر من قرار الحكومة في اتهام الهاشمي بتهم الإرهاب، وقبل ذلك أصابهم الغضب من رفض المالكي تسمية وزراء الدفاع والداخلية وقيامه بمسك الوزارتين بيديه.

هذه ليست طريقة عمل زعيم ديمقراطي. من جانبهم حاول كبار مسؤولي إدارة أوباما التدخل ومحاولة التخفيف من هذه الأزمة. فقام مدير المخابرات المركزية ديفيد بترايوس بزيارة سرية الى العراق في الأيام القليلة الماضية إلا انه لم يستطع فعل الكثير. من جانبه اتصل نائب الرئيس جو بايدن هاتفيا مع الزعماء من مختلف الأطياف العراقية. وقال البيت الأبيض "مرة أخرى أكد نائب الرئيس على ضرورة خضوع الأفعال والإجراءات إلى حكم القانون والدستور العراقي. في هذا الوقت الولايات المتحدة مع العراق كشريك إستراتيجي وصديق حميم". في الوقت نفسه، يبقى في العراق حوالي ١٧ ألفاً من الأميركان –نصفهم من الدبلوماسيين وكوادرهم الساندة، بالإضافة إلى المتعاقدين الأمنيين الأهليين–.

يعمل السيد المالكي على التمسك بالسلطة السياسية والأمن الوطني مع اكتمال انسحاب القوات الأميركية رسميا في ١٨ كانون الأول، إلا انه يتعرض لهجوم من بقية الكتل التي تتهمه بتأجيج الصراع. ويبدو أن تفجيرات الخميس مصممة لتقويض حكومة المالكي.

قالت إدارة أوباما على لسان مارك تونر الناطق باسمها، بأنها تعتقد أن الهجمات كان مخطط لها "منذ فترة وليست بالضرورة مرتبطة بأحداث الأسبوع الماضي". إلا أن السيد المالكي قال في تصريح يمكن أن يصعّد من التوترات الطائفية، بان منافسيه السياسيين هم من كان وراء التفجيرات، بينما حذر منافسوه من محاولات "نشر بذور الصراع الطائفي".

النخبة السياسية في العراق تنجرف إلى مواجهات عالية الخطورة، حيث اندلع الصراع القديم على شكل عداء علني بعد ساعات من خروج القوات الأميركية، عندما بدأت حكومة المالكي بحملة علنية لاتهام نائب الرئيس طارق الهاشمي بتنظيم عمليات اغتيال ضد أفراد في الحكومة. بينما قال الهاشمي إن هذه التهم باطلة تهدف لأضعاف منافسي المالكي وتعزيز موقفه. من جانبهم ضغط المسؤولون الأميركان على القادة العراقيين من اجل تجاوز هذه المصاعب، ففي يوم الخميس (الماضي) اتصل نائب الرئيس جو بايدن بالرئيس العراقي جلال طالباني كي يدعم جهوده في رعاية الحوار. وقال مسؤولون في البيت الأبيض إنهم قلقون من التفجيرات المفاجئة التي طالت كل أطياف الشعب العراقي من شيعة وسنة، من عمال وتلاميذ وغيرهم.

تأتي إعمال العنف هذه في الوقت الذي يقلق فيه كثيرون من أن التهم الموجهة للهاشمي قد تعيد الأساليب القمعية لعهد صدام حسين. الكثير من القادة، من بينهم رئيس البرلمان أسامة النجيفي، مقتنعون الآن بان الأمل الوحيد للبقاء في العراق هو تشكيل أقاليم حسبما يقره الدستور العراقي. إلا أن المالكي، الذي يعتبر نفسه الزعيم الوطني الذي يفعل أي شيء من اجل الحفاظ على وحدة العراق، يصف تشكيل الأقاليم بالقول "إنها وصفة للتقسيم". يقول غريث ستانسفيل، باحث في مجلس تشاثام "إن الفيدرالية كفكرة كانت بمثابة قنبلة موقوتة تنتظر سحب مسمار الأمان منذ أن سمح دستور ٢٠٠٥ بتشكيل الاقاليم".

ان التركيبة السياسية لعراق ما بعد صدام –الانتخابات والمحاصصات الطائفية العرقية الهشة– أبقت العراق يعمل في أحلك الساعات منذ الاجتياح الأميركي عام ٢٠٠٣، وقد نجحت في الموازنة بين تأثير دول الجوار والوجود الأميركي. وبرغم تزايد الاستياء –من قلة الطاقة الكهربائية والفقر الذي يعانيه العراقيون– فان نوعا من الاستقرار قد تحقق في السنوات الأخيرة.

■ ترجمة المدى

من آثار احد تفجيرات الخميس... ارشيف